التجارة العربية البينية وسبل مواجهة معوقاتها

أ.د. عيسي حمد الفارسي(*)

مقدمة :

تلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية في جميع دول العالم ، خاصة في ضوء سياسات تحرير الأسواق وإعادة الهيكلة والانفتاح التجاري العالمي. ولقد ساهمت الاتفاقيات التجارية والإقليمية والدولية في تعزيز هذا الاتجاه خلال العقود الماضية ، والدول العربية باعتبارها جزءآ من المنظومة الاقتصادية العالمية أدركت أهمية هذا الدور المتزايد للتجارة الخارجية وأنظمت إلى العديد من الاتفاقيات الإقليمية والدولية لمسايرة هذه التطورات والاستفادة من مزاياها.

وفي هذا الإطار اتخذت السياسات ورسمت الاستراتيجيات لتشجيع التجارة الخارجية للدول العربية بشكل عام والتجارة البينية بشكل خاص ، غير أن المتتبع لتطوير التجارة العربية البينية يلاحظ اتصافها بدرجة عالية من التركز السلعي والجغرافي ، الأمر الذي حد كثيرا من إمكانيات توسعها ونموها . وعلى الرغم من الزيادة في قيمة حجم الصادرات والواردات العربية البينية خلال الفترة 2000-2008 ، إلا أن نسبتها إلى التجارة العربية الإجمالية لم تتجاوز في أحسن الأحوال 10% للصادرات ، و 12% للواردات . كما أن تعدد الاتفاقيات الثنائية والجماعية والسياسات التجارية المحفزة لنمو وتطور التجارة العربية البينية ومنها سياسات تخفيض التعرفة الجمركية وغيرها ، لم تحقق التخفيضات المناسبة ، وبقيت التعريفات الجمركية متفاوتة بشكل كبير بين الدول العربية بعضها مع بعض .

إن تطوير التجارة العربية البينية يستدعي التخطيط على مستوى الدول العربية لإقامة المشاريع الاقتصادية العربية المشتركة الإنتاجية التي يمكنها تغطية احتياجات السوق العربية، وتصدير الفائض إلى الأسواق الدولية .

أولا : مشكلة الدراسة

توضح البيانات المتاحة أن التجارة العربية البينية لم تنم إلا قليلا خلال العقود الماضية، ولم تتعد نسبتها 11% من إجمالي التجارة العربية الإجمالية ، مما يوضح أن حصة هذه التجارة في التجارة العربية الإجمالية ظلت منخفضة إلى حد كبير ، خاصة إذا ما قورنت هذه النسبة بالأرقام

(*) أستاذ العلاقات الاقتصادية الدولية ، كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي ، بنغازي - ليبيا.

المناظرة لها في مناطق العالم الأخرى (59%) في الاتحاد الأوروبي ، (37%) في شرق آسيا ، (36%) في شمال أفريقيا (1) .

إن ضعف التجارة العربية البينية على الرغم مما أتخذ من إجراءات وسياسات تشجيعية على مستوى الدول العربي ليدعو إلى التساؤل حول الأسباب الكامنة وراء ضعف الأداء في التجارة العربية البينية ، ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتبين أوجه القصور والخلل في هذه التجارة من خلال تحليل وخصائص التجارة العربية البينية ، وانعكاسات الاتفاقيات التجارة الإقليمية والدولية عليها خلال السنوات الأخيرة .

ثانيا : حدود الدراسة

تغطي الدراسة الفترة الزمنية 2000-2008 لبيانات التجارة العربية البينية والتجارة العربية الإجمالية

ثالثا : منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي والوصفي في تحليل واقع التجارة العربية البينية.

رابعا : أهمية الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع التجارة العربية البينية وسبل تطويرها خلال الفترة 2000-2008 ، ويتضمن ذلك تحقيق الأهداف الآتية :

1 .تحليل أداء التجارة العربية البينية من خلال :

* مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الإجمالية .
* الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية .
* التجارة العربية البينية والنمو الاقتصادي .
* اتجاهات التجارة العربية البينية .

2 .التعرف على الاتفاقيات التجارية العربية .

3 .تحليل معوقات التجارة العربية البينية وسبل مواجهتها .

4 .الوصول إلى نتائج وتوصيات من شأنها تعزيز وتطوير التجارة العربية البينية .

ولتحقيق هذه الأهداف تشمل الدراسة على المحاور التالية :

أولا : مشكلة الدراسة .

ثانيا : حدود الدراسة .

ثالثا : منهجية الدراسة .

رابعا : أهمية الدراسة .

خامسا : أداء التجارة العربية البينية .

1 . مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الإجمالية .

2 . الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية .

3 . التجارة العربية البينية والنمو الاقتصادي .

4 . اتجاهات التجارة العربية البينية .

سادسا :الاتفاقيات التجارية العربية .

1 . منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

سابعا : معوقات التجارة العربية البينية .

ثامنا : وسائل مواجهة معوقات التجارة العربية البينية .

تاسعا : النتائج والتوصيات

1 . النتائج .

2 . التوصيات.

خامسا : أداء التجارة العربية البينية

تشير البيانات المتاحة بأن التجارة العربية البينية قد ارتفعت من 31.8 مليار دولار عام 2000 ، إلى 67.6 مليار دولار عام 2004 ، ثم إلى 165.0 مليار دولار عام 2008، إذ بلغ متوسط معدل النمو السنوي لها 22.2% خلال الفترة 2000 – 2008 ، الجدول رقم (1)، (2) .

كمـا ارتفعـت قيمـة الصـادرات العربيـة البنيـة مـن 16.1 مليـار دولار عـام 2000 ، إلى 36.1 مليار دولار عام 2004 ، ثم إلى 86.8 مليار دولار عام 2008 ، إذ بلغ متوسط معدل النمو السنوي لها 22.7% خلال الفترة المشار إليها ، الجدول رقم (1) ، (2) .

أما بالنسبة لقيمة الواردات العربية البينية فقد ازدادت من 15.7 مليار دولار عام 2000 ، إلى 31.5 مليار عام 2004 ، ثم إلى 78.2 مليار دولار عام 2008 ، حيث وصل معدل النمو السنوي لها 21.8% خلال الفترة المشار إليها ، الجدول رقم (1) ، (2) .

وتجدر الإشارة إلى أن قيمة الصادرات العربية البينية هي أكبر من قيمة الواردات العربية البينية طيلة فترة الدراسة ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع متوسط معدل النمو السنوي لها بالمقارنة مع المتوسط السنوي للواردات العربية البينية ،الجدول رقم (1) ، (2) .

جدول رقم (1)

تطور التجارة العربية البينية ومساهمتها في إجمالي التجارة الخارجية العربية

خلال الفترة 2000 – 2008

(مليار دولار)

السنة	الصادرات البينية	حصة الصادرات البينية (%)	الواردات البينية	حصة الواردات البينية	التجارة العربية البينية	الصادرات العربية الإجمالية	الواردات العربية الإجمالية	إجمالي التجارة الخارجية العربية	نسبة التجارة العربية البينية إلى التجارة الخارجية العربية
2000	16.053	6.2	15.706	10.5	31.759	259.676	149.664	409.340	7.8
2001	17.253	7.3	17.087	10.6	34.340	236.749	161.020	397.769	8.6
2002	20.934	8.6	20.162	11.7	41.096	244.959	171.542	416.501	9.9
2003	25.442	8.4	23.381	10.7	48.823	302.308	218.778	521.086	9.4
2004	36.100	8.9	31.497	10.9	67.597	403.329	288.464	691.793	9.8
2005	48.145	8.6	44.000	12.6	92.145	559.611	348.871	908.482	10.1
2006	58.473	8.6	53.470	13.3	111.943	680.960	400.559	1081.519	10.4
2007	70.686	8.9	63.994	12.1	134.680	792.287	530.773	1323.060	10.2
2008	86.843	8.3	78.198	11.1	165.041	1049.816	701.615	1751.431	9.4

المصدر :

1 . الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر 2004 .

2 . الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر 2006 .

3 . الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر 2008 .

4 . الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر 2009 .

جدول رقم (2)

معدلات نمو التجارة العربية البينية

خلال الفترة 2000 – 2008

(نسبة مئوية)

السنة	الصادرات البينية	الواردات البينية	التجارة العربية البينية
2000	13.7	15.3	14.5
2001	7.4	8.8	8.1
2002	21.3	18.0	19.7
2003	21.5	16.0	18.8
2004	41.9	34.7	38.5
2005	33.4	39.7	36.3
2006	21.5	21.5	21.5
2007	20.9	19.7	20.3
2008	22.9	22.2	22.5
المتوسط 2000–2008	22.7	21.8	22.2

المصدر :

1 . إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (1).

1 . مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الإجمالية

شكلت حصة الصادرات العربية البينية في الصادرات العربية الإجمالية نسبة 6.2% عام 2000 ، ارتفعت إلى 9% عام 2004 ، ثم تراجعت إلى 8.3% عام 2008 ، أي بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 10% خلال فترة الدراسة ، أما حصة الواردات العربية البينية في الواردات العربية

الإجمالية فقد بلغت 10.5% عام 2000 ، ارتفعت إلى 10.9% عام 2004، وأخيرا إلى 11.2% عام 2008 ، أي بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 12% خلال الفترة 2000-2008 .

وبخصوص مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الخارجية العربية فقد ارتفعت مساهمتها من 7.8% عام 2000 ، إلى 9.8% عام 2004 ، ثم تراجعت إلى 9.4% عام 2008 ، أي بمتوسط سنوي بلغ 11% الجدول رقم (1) .

وعلى صعيد الدول العربية تساهم الصادرات البينية في الصادرات العربية الإجمالية لإحدى عشرة دولة عربية بحصص أعلى من متوسط حصة الصادرات البينية (8.7%) في الصادرات العربية الإجمالية في عام 2008 . حيث تتراوح هذه النسبة بين 9.7% في تونس، و 75% في الصومال من صادراتها الإجمالية . وتشكل الأسواق العربية أهمية كبيرة لصادرات كل من لبنان والأردن ، إذ بلغت صادراتهما إلى الدول العربية 47% ، و41.7% من صادراتهما الإجمالية على التوالي ، الجدول رقم (3) . أما حصة صادرات سورية إلى الدول العربية فقد تضاعفت أكثر من مرتين خلال الفترة 2005-2008 لتصل إلى 40.1% من صادراتها الإجمالية في عام 2008 .

وتساهم الصادرات البينية لكل من موريتانيا وليبيا والجزائر والمغرب إلى الدول العربية بنسب متواضعة تتراوح بين 2.1% في كل من ليبيا وموريتانيا ، و3.7% في المغرب من إجمالي الصادرات العربية لهذه الدول ، جدول رقم (3) .

أما في جانب أهمية الواردات البينية الإجمالية للدول العربية فرادي ، فتساهم كل من البحرين والصومال واليمن إلى الدول العربية بحصة تتراوح بين 40.8% ، و 43.6% ، و46.9% من وارداتها الإجمالية على التوالي ، وبذلك تعتبر واردات هذه الدول من أكثر الدول العربية اعتمادا على الاستيراد من الأسواق العربية ، الجدول رقم (3) .

وتجدر الإشارة إلى أن مساهمة الواردات العربية البينية في الواردات العربية الإجمالية لإحدى عشرة دولة أخرى أعلى من متوسط حصة الواردات البينية (12%) في الواردات العربية الإجمالية ، وتتراوح هذه الحصص بين 12.8% في المغرب ، و33.5% في الأردن . وتعتبر الجزائر وليبيا والإمارات أقل الدول العربية اعتمادا على الاستيراد من الأسواق العربية ، حيث تساهم وارداتها من بقية الدول العربية بحصة 2.8% في الجزائر ، و3.9% في كل من ليبيا والإمارات في وارداتهما الإجمالية على التوالي في عام 2008 ، الجدول رقم (3) .

الجدول رقم (3)

مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية للدول العربية

2008-2003

(نسبة مئوية)

الدول	حصة الصادرات البينية						
	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2008-2004
مجموع الدول العربية	8.4	9.0	8.6	8.6	8.9	8.3	8.7
الأردن	41.3	41.0	42.6	42.6	43.8	41.7	42.3
الإمارات	6.3	6.5	7.9	6.2	6.5	6.1	6.6
البحرين	12.7	16.0	15.9	16.0	18.2	17.8	16.8
تونس	7.7	6.8	8.8	9.3	9.1	9.7	8.7
الجزائر	2.5	2.6	2.1	2.1	2.3	3.0	2.4
جيبوتي	68.7	71.3	72.9	66.1	71.6	55.9	67.5
السعودية	10.9	11.7	11.9	12.7	13.5	12.3	12.4
السودان	11.9	11.4	8.0	9.7	4.8	7.4	8.2
سورية	20.9	29.9	16.2	37.4	39.3	40.1	32.6
الصومال	78.9	80.0	83.7	86.5	87.2	75.0	82.5
العراق	7.1	8.7	3.2	3.1	3.7	2.3	4.2
عمان	11.3	11.9	11.0	12.4	15.0	10.2	12.1
قطر	4.4	5.3	5.6	4.7	4.0	4.0	4.7
الكويت	3.0	5.7	2.9	2.8	2.9	2.3	3.3
لبنان	41.8	53.5	53.5	43.8	47.0	47.0	48.9
ليبيا	4.1	3.6	3.0	2.4	2.1	2.1	2.6
مصر	13.4	11.4	12.0	10.8	10.0	11.6	11.2
المغرب	3.4	3.3	3.4	3.6	3.4	3.7	3.5
موريتانيا	4.2	4.1	3.3	1.8	2.2	2.1	2.7
اليمن	12.5	8.3	10.2	11.8	14.6	17.4	12.4

تابع الجدول رقم (3)

(نسبة مئوية)

الدول	حصة الواردات البينية						
	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2008-2004
مجموع الدول العربية	10.7	10.9	12.6	13.3	12.1	11.1	12.0
الأردن	27.5	30.6	34.3	35.8	33.0	33.5	33.4
الإمارات	5.1	4.8	4.7	6.6	4.5	3.9	4.9
البحرين	31.6	30.6	32.6	36.4	40.6	40.8	36.2
تونس	7.0	7.1	7.7	9.3	8.1	11.0	8.6
الجزائر	3.8	3.6	3.0	3.3	3.3	2.8	3.2
جيبوتي	15.4	45.1	27.7	25.3	21.8	15.2	27.0
السعودية	6.9	8.2	8.3	7.8	7.3	7.4	7.8
السودان	39.8	25.8	26.1	22.3	21.9	23.2	23.9
سورية	13.4	16.5	12.5	17.3	19.6	18.4	16.9
الصومال	45.2	88.5	49.6	36.3	48.1	43.6	55.7
العراق	16.3	11.6	31.8	31.4	50.0	25.0	31.0
عمان	28.8	35.7	32.4	10.9	30.9	26.6	31.4
قطر	16.7	20.1	16.0	17.8	9.8	8.7	13.1
الكويت	14.0	16.1	14.8	15.3	13.8	14.2	15.3
لبنان	12.8	14.3	14.1	5.1	14.8	13.4	14.4
ليبيا	5.4	3.9	4.2	11.9	3.9	3.9	4.2
مصر	7.2	6.8	11.2	11.5	10.6	10.5	10.2
المغرب	9.0	8.8	11.4	8.1	11.3	12.8	11.2
موريتانيا	9.7	7.1	5.3	39.1	7.9	8.2	7.3
اليمن	41.3	38.2	38.3		40.8	46.9	40.6

المصدر :

1 . الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر 2008 .

2 . الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر 2009 .

2 . الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية:

يستند تحليل الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية على تجميع السلع المصنعة إلى مجموعات سلعية رئيسية مرتبة حسب درجة التصنيع ، وتشمل الآتي : المواد الخام والوقود المعدني ، الأغذية والمشروبات ، المنتجات الكيماوية ، المصنوعات ، الآلات ومعدات النقل، سلع غير مصنفة .

وتوضح البيانات عن الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية أن الأهمية النسبية لمجموعات السلع الرئيسية المتبادلة قد شهدت تطورات هامة خلال الفترة 2000 -2008 . ففيما يتعلق بالصادرات البينية بقيت المواد الخام والوقود المعدني تحتفظ بأكبر حصة في الصادرات البينية ، فقد تراجعت حصتها من 72.6% عام 2000 ، إلى 54.8% عام 2004 ، ثم ارتفعت إلى 59.6% عام 2008 ، الجدول رقم (4) . وقد حلت الأغذية والمشروبات في المركز الثاني بحصة بلغت 2.9% عام 2000 ، ارتفعت إلى 17.8% عام 2004 ، ثم تراجعت إلى 13.3% عام 2008 . وجاءت المصنوعات في المركز الثالث بعد أن انخفضت حصتها من 15.2% عام 2000 ، إلى 7.8% عام 2004 ، ثم ارتفعت إلى 12.5% عام 2008 ، الجدول رقم (4).

أما الهيكل السلعي للواردات العربية البينية فقد حافظت المواد الخام والوقود المعدني أيضا على الحصة الأكبر في الواردات البينية ، إذ تراجعت حصتها من 49.8% عام 2000، إلى 49.1% عام 2004 ، ثم ارتفعت إلى 57.2% عام 2008 ، الجدول رقم (5) . وقد حلت أيضا الأغذية والمشروبات في المركز الثاني بحصة بلغت 15.4% عام 2000 ، ثم إلى 17.8% عام 2004 ، وأخيرا تراجعت إلى 12.4% عام 2008 . وجاءت المصنوعات في المركز الثالث حيث تراجعت حصتها من 12.7% عام 2000 ، إلى 10.9% عام 2004 ، وأخيرا ارتفعت إلى 13.1% عام 2008 ، الجدول رقم (5) .

جدول رقم (4)

الهيكل السلعي للصادرات العربية البينية

2008-2000

(نسبة مئوية)

السنة	المواد الخام والوقود المعدني	الأغذية والمشروبات	المنتجات الكيماوية	المصنوعات	الآلات ومعدات النقل	سلع غير مصنعة
2000	72.6	2.9	4.8	15.2	3.9	0.6
2001	48.8	17.0	18.8	8.5	6.9	0.0
2002	52.2	18.2	16.2	7.9	5.5	0.0
2003	52.8	17.5	15.9	7.9	5.9	0.0
2004	54.8	17.8	14.6	7.8	5.0	0.0
2005	59.0	12.4	8.0	11.4	8.6	0.6
2006	56.3	8.5	9.3	15.6	9.8	0.5
2007	58.9	13.0	9.5	13.0	4.5	1.1
2008	59.6	13.3	10.1	12.5	4.2	0.3

المصدر :

1 . الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2004 .

2 . الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2006 .

3 . الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2008 .

4 . الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر ، 2009 .

جدول رقم (5)

الهيكل السلعي للواردات العربية البينية

2008-2000

(نسبة مئوية)

السنة	المواد الخام والوقود المعدني	الأغذية والمشروبات	المنتجات الكيماوية	المصنوعات	الآلات ومعدات النقل	سلع غير مصنعة
2000	49.8	15.4	17.0	12.7	5.1	0.0
2001	48.5	16.7	18.6	10.0	6.2	0.0
2002	42.7	18.7	17.6	13.4	7.6	0.0
2003	47.6	17.7	17.3	10.2	7.2	0.0
2004	49.1	17.8	15.8	10.9	6.4	0.0
2005	49.2	17.9	12.7	12.0	8.4	0.0
2006	48.7	12.6	10.3	17.2	10.0	1.2
2007	52.7	11.8	10.4	16.5	6.9	1.7
2008	57.2	12.4	9.6	13.1	7.4	6.3

المصدر :

1 . الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2004 .

2 . الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2006 .

3 . الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2008 .

4 . الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر ، 2009 .

3 . التجارة العربية البينية والنمو الاقتصادي

إن وجود سوق عربية واسعة قوامها 334.5 مليون نسمة(2) ، أمام السلع العربية يمثل عاملاً رئيسياً في نمو وتطور القاعدة الإنتاجية وزيادة استغلالها للموارد الاقتصادية ، وتعد السوق العربية سوقا متسعا بعد إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ابتداء من عام 2005 ، بحيث أصبحت التعرفة الجمركية تعريفة صفرية ، أي حرية انتقال السلع بين الدول العربية ، وهذا يؤدي إلى تطور التجارة العربية البينية .

ولمعرفة ما حققته الاتفاقيات التجارية الثنائية والجماعية بين الدول العربية في مجال تطور التجارة العربية البينية ينبغي قياس تطورها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000 – 2008 .

حيث توضح البيانات الواردة في الجدول رقم (6) أن نسبة التجارة العربية البينية إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت من 4.7% عام 2000 ، إلى 7.5% عام 2004 ، وأخيراً إلى 8.7% عام 2008 ، أي بمتوسط بلغ 8.1% خلال الفترة المشار إليها .

وتجدر الإشارة إلى أن متوسط معدل النمو السنوي للتجارة العربية البينية قد وصل إلى 22.2% ، في حين بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي العربي (النمو الاقتصادي) 14.1% وذلك خلال الفترة 2000-2008 ، الجدول رقم (6) .

جدول رقم (6)

تطور نسبة التجارة العربية البينية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية

خلال الفترة 2000-2008

(القيمة بالمليار دولار)

السنة	التجارة العربية البينية (1)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (2)	نسبة التجارة البينية إلى الناتج المحلي الإجمالي 1÷2=3	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)
2000	31.759	676.427	4.7	
2001	34.340	633.296	5.2	1.9-
2002	41.096	673.131	6.1	1.5
2003	48.823	752.220	6.5	11.8
2004	67.597	898.672	7.5	19.5
2005	92.145	1099.541	8.4	22.3
2006	111.943	1307.356	8.6	18.9
2007	134.680	1504.657	8.9	15.1
2008	165.041	1898.619	8.7	26.2

المصدر :

1 . الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2008 .

2 . الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر ، 2009 .

4 . اتجاهات التجارة العربية البينية [3] :

يتركز معظم التبادل التجاري بين الدول العربية بشكل عام في دول عربية متجاورة. وتشير البيانات الأولية لاتجاهات التجارة العربية البينية لعامي 2007 – 2008 ، أن صادرات تونس تركزت في دولتين مجاورتين هما ليبيا والجزائر بنسبة 68% من صادراتها البينية ، أما صادرات الجزائر البينية فقد توجهت إلى ثلاث دول هي تونس والمغرب ومصر بنسبة 89% ، وتركزت الصادرات البينية لكل من قطر وعمان في الإمارات والسعودية بنسبة 87% ، 74% على التوالي ، كما تركزت صادرات موريتانيا البينية في الجزائر بنسبة 51% ، وصادرات اليمن في الإمارات بنسبة 61% . أما صادرات الأردن البينية فقد تركزت في دولتين هما العراق بنسبة 27% والسعودية بنسبة 19% ، وتوجهت صادرات لبنان البينية إلى ثلاث دول عربية هي الإمارات وسورية والسعودية وبنسب 18% ، 16% ، 14% على التوالي .

وفي جانب اتجاهات الواردات البينية ، فقد تركزت واردات الأردن من الدول العربية في دولة واحدة هي السعودية بنسبة 65% ، وتركزت واردات البحرين من الدول العربية في السعودية بنسبة 84% ، وواردات قطر من الإمارات والسعودية بنسبة 74% ، وواردات المغرب من السعودية بنسبة 53% ، وواردات اليمن من الإمارات بنسبة 62% . ويعتبر لبنان أكثر الدول العربية تنوعا في مصادر وارداته من الدول العربية ، حيث يستورد من خمس دول بنسبة تتراوح بين 12.5% و 23% من وارداته البينية.

سادسا : الاتفاقيات التجارية العربية [4] (Trade Agreement)

إن أول الاتفاقيات العربية التي استهدفت تنمية التجارة العربية البينية جرى توقعها عام 1953 ، واشتملت نصوصا حول تخفيض التعرفة الجمركة على بعض المنتجات الزراعية والصناعية ، وفي عام 1964 تم توقيع اتفاقية السوق العربية المشتركة التي لم تتفاعل معها بصورة جدية إلا أربع دول هي الأردن وسوريا ومصر والعراق ولاحقا ليبيا عام 1975.

والخطوة الأهم من ذلك الاتفاقية التي وقعتها جميع الدول العربية ما عدا الجزائر في عام 1981 حول تسهيل وتنمية التجارة العربية البينية ، واستهدفت إقامة منطقة تجارة حرة (FTA) من خلال تحرير التجارة تدريجيا وإنشاء اتحاد جمركي ، وقد تم إنشاء لجنة مفاوضات ضمن إطار الاتفاقية وإعداد قوائم بالمنتجات ، ولكن الاتفاقية لم تر النور ولم تطبق على أرض الواقع ، ويعزى سبب فشل تطبيق الاتفاقية إلى عدم وجود آلية علمية لتطبيقها ، بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية

التي اتبعتها الدول المعنية فيما عدا دول الخليج ، كسياسات إحلال الواردات والاكتفاء الذاتي ، كما أن سياسة التعرفة الجمركية شكلت أداة فعالة لزيادة الحصيلة الضريبية وبنفس الوقت وقفت عائقا كبيرا أمام التجارة العربية ، بالإضافة إلى ضخامة حجم القطاع العام ولد عدم الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية ، مما خلق منتجات عربية ذات قدرة تنافسية منخفضة ، كما أن وجود بعض المصالح الشخصية للمجموعات المسيطرة على الاقتصاد والدرجة العالية من البيروقراطية لعبتا دوراً كبيراً في إعاقة تنمية التجارة العربية البينية وفشل هذه الاتفاقيات .

ومن الجدير بالذكر أيضا أن الأجواء السياسية التي شهدتها المنطقة العربية والخلافات السياسية أثرت سلبا على تطور العلاقات الاقتصادية العربية بشكل عام والعلاقات التجارية بشكل خاص .

إلى جانب الاتفاقيات العربية على المستوى العالم العربي ، وضمن إطار جامعة الدول العربية جرى توقيع ثلاث اتفاقيات إقليمية هي :

- مجلس التعاون الخليجي (1981) وضم : السعودية ، الكويت ، عمان ، البحرين ، الإمارات، قطر . والذي استهدف إنشاء منطقة للتجارة الحرة لتبادل السلع والخدمات في المرحلة الأولى ، يليها توحيد التعرفة الجمركية بين الدول الأعضاء .
- اتحاد المغرب العربي (1987) وشمل : الجزائر ، ليبيا ، تونس ، المغرب ، موريتانيا. استهدف إنشاء منطقة التجارة الحرة للدول الأعضاء بنهاية 1992 ، وهو هدف لم يتحقق بعد ، وسوق مشتركة مغاربية مع نهاية عام 2000 .
- مجلس التعاون العربي (1991) وضم : الأردن ، مصر ، اليمن العراق .

أما على الصعيد العالمي وضمن إطار منظمة التجارة العالمية (WTO) ، فقد أنضم العديد من الدول العربية إلى هذه المنظمة ومنها : البحرين ، الأردن ، الكويت ، المغرب ، تونس، جيبوتي ، موريتانيا ، مصر ، عمان ، قطر ، الإمارات ، السعودية ، وهناك بعض الدول العربية كالجزائر وليبيا ولبنان والسودان واليمن تحظي بصفة المراقب . ومن الطبيعي أن يؤثر انضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية على التجارة العربية البينية ، وقد يكون هذا الأثر إيجابيا إذا ازدادت تنافسية المنتجات العربية ، وقد يكون سلبا إذا انخفضت هذه التنافسية .

وهناك الاتفاقية التي عقدتها الدول العربية الواقعة جنوب وشرق البحر المتوسط مع الاتحاد الأوروبي، والتي تهدف إلى تحرير التجارة بين الأطراف المتعاقدة بحلول عام 2010. وهنا أيضا

سيرتب عليها منافع اقتصادية كالتطوير التكنولوجي والقدرة التنافسية للمنتجات العربية من جهة ، ومن جهة أخرى ربما ستخلق بعض المصاعب الاقتصادية على المدى القصير، كما قامت دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة بتوقيع اتفاقية مماثلة لتحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبي في عام 1988 على الرغم من وجود بعض العراقيل التجارية المتعلقة بالضرائب الجمركية المفروضة على منتجات الدول العربية المصدرة إلى أوروبا والصعوبات المفروضة على الشركات الأوروبية في قطاعي التأمين والمصارف للدخول إلى الأسواق الخليجية.

كذلك قامت بعض الدول العربية بعقد اتفاقيات مناطق تجارة حرة مع الولايات المتحدة كالأردن ومصر وتونس والمغرب ، الأمر الذي قد يساهم في تعزيز تجارتها مع العالم الخارجي وعلى التجارة العربية البينية .

1 . منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (5) (الفافتا) GAFTA

أقرت القمة العربية المنعقدة في القاهرة في (يونيو 1996) تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ ما يلزم للإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقا لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليها (6) .

لقد نص البرنامج التنفيذي على أن تدخل المنطقة حيز التنفيذ في 1998/1/1 ، وأن يتم إقامتها خلال عشر سنوات من هذا التاريخ وتنتهي بحلول العام 2007 ، فخلال هذه السنوات ووفقا لمبدأ التحرير التدريجي للمعاملات التجارية بين الدول العربية الأعضاء في المنطقة خفضت الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة 10% سنويا من تلك التي كانت سارية في 1997/12/31 ، لتصل إلى الصفر بحلول العام 2007 (7). غير أنه جرى تقليص الفترة الزمنية لإقامة الفافتا في القمة العربية في عمان عام 2000 ، وذلك من مطلع العام 2007 إلى العام 2005 ، وبحيث ترتفع نسبة الخفض التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل إلى 20% للعامين الآخرين ، وبذلك يكون الانخفاض السنوي المتدرج قد وصل في 2004/1/1 إلى 80% مما كانت عليه في 1997/12/31 .

ويتحقق عند استكمال قيام المنطقة في 2005/1/1 التحرير الشامل للسلع ذات المنشأ العربي وتعامل معاملة السلع الوطنية عند دخولها أسواق أية دولة عربية ، كما نص البرنامج التنفيذي على ضرورة الإزالة الفورية لكافة القيود غير الجمركية المفروضة على السلع ذات المنشأ العربي

(القيود الإدارية ، الكمية أو النقدية) وأتاح للدول الراغبة في الحصول على استثناءات لبعض السلع من تطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل أو فرض قيود غير جمركية عليها ، وذلك في حدود ضيقة ولفترة زمنية محددة لا تتجاوز الثلاث سنوات على أن تقدم تلك الدول المبررات الاقتصادية التي تثبت وقوع ضرر اقتصادي عليها (خلل في ميزان المدفوعات ، العمالة ، إعادة تأهيل الصناعات محددة ...الخ) ، وبحيث يتم دراسة هذا الطلب من قبل المجلس الاقتصادي والبث فيه.

إن بدء تنفيذ المنطقة التجارية الحرة الكبرى التي من المفترض بموجب برنامجها التنفيذي أن الإعفاء المتراكم للتبادل التجاري البيني بين الدول العربية قد وصل في 2004/1/1 إلى 80% ، حيث ينتظر أن يستكمل إقامة المنطقة وأن تصل التعرفة الجمركية على السلع ذات المنشأ العربي إلى الصفر في 2005/1/1 حسب التعديل المتخذ في قمة عمان العام 2000 باستثناء الدول الأقل نموا والتي أعطيت لها فترة سماح من التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل تبدأ من العام 2005 وتنتهي في العام 2010 وبالنسب التي تختارها .

وفي هذا الاتجاه وصل عدد الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى سبع عشرة دولة وهي : الأردن ، الإمارات ، البحرين ، تونس ، السعودية ، السودان، سوريا ، العراق ، عمان ، فلسطين ، قطر ، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، مصر ، المغرب ، واليمن جميعها تطبق نسبة التخفيض السنوي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل ماعدا ثلاث من الدول العربية الأقل نموا وهي : فلسطين ، السودان، واليمن .

وتشكل مجموعة الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سوقا استهلاكية واسعة ، فهي تضم سبع عشرة دولة يصل عدد سكانها إلى حوالي 242 مليون نسمة (84% من مجموع سكان العالم العربي) ، بمتوسط دخل فردي حوالي 3000 دولار، كما تشكل الدول العربية الأعضاء قوة اقتصادية يزيد إنتاجها المحلي الإجمالي عن 712 مليار دولار (96% من الناتج المحلي الإجمالي العربي) ، وفي مجال التجارة العربية البينية تشكل الصادرات البينية لمجموعة الدول الأعضاء في المنطقة 97% من الصادرات العربية البينية، وكذا من الواردات العربية البينية .

وتجدر الإشارة إلى أن المؤشرات الأولية عن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تدلل على أن هناك نسبة التزام كبيرة تصل أحيانا إلى 100% بالنسبة للعناصر الواضحة في مجرى إقامة المنطقة ومن جميع الدول الأعضاء تقريبا كنسبة التخفيض السنوي للرسوم الجمركية مثلا،

وهذا بسبب الوضوح من ناحية وسبب سهولة مراقبة التنفيذ لهذه العناصر من ناحية أخرى ، ولكن بالمقابل فإن هذه المؤشرات تظهر عدم التزام كبير بتنفيذ عناصر أخرى مثل إزالة كافة أنواع العوائق غير الجمركية أو الخفض النسبي السنوي للرسوم والضرائب المماثلة ، وكذلك ما يتعلق بالالتزام بالاستثناءات .

وأخيرا لابد من وجود جهاز إداري وفني فاعل يتولى مهمة متابعة مختلف الأعمال المرتبطة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وتوفير الخبرات والكفاءات العلمية المختلفة التي تستطيع إجراء المتابعة الميدانية وإعداد الدراسات الفنية والاقتصادية لمختلف الجوانب والمواضيع المرتبطة بالمنطقة ، ومساعدة الدول في الوفاء بالتزاماتها في إطار البرنامج التنفيذ لإقامة المنطقة **(8)**.

سابعا : معوقات التجارة العربية البينية

إن تدني حجم التجارة العربية البينية (لم تتجاوز 11% من تجارتها الإجمالية) ظاهرة تدعو للتساؤل في الوقت الذي تسعى فيه الدول العربية إلى زيادة صادراتها وإيجاد أسواق جديدة لاستيعاب منتجاتها الفائضة ، وربما يعود هذا الوضع المتدني في حجم التجارة العربية البينية إلى مجموعة من المعوقات والتي من أهمها ما يلي **(9)**:

1 . **تركز الصادرات العربية في المواد الأولية (كالبترول ، والقطن ، والفوسفات ، والغاز، والحديد ، ...الخ) :** وهذه الصادرات تجد لها أسواقا مستقرة في الدول الصناعية كأوروبا والولايات المتحدة واليابان ، وهي أسواق أكبر حجما وأكثر قدرة على دفع قيمة هذه الصادرات .

إن استقرار هذا النوع من التبادل السلعي والنقدي بين الدول العربية والدول الصناعية خلق نوعا من العلاقات الاقتصادية المستقرة ، مما زاد من اعتماد كل منهما على الآخر ولو بدرجات متفاوتة . إضافة إلى ذلك فإن معظم الصناعات العربية الكبيرة التي أقيمت خلال العقود الماضية استمرت في التوجه نحو الدول الصناعية والأسواق الأجنبية ، كالبتروكيماويات والألومنيوم والمنتجات النفطية والغاز ، نظرا لأن هذه الصناعات تمثل الجزء الأكبر والأكثر أهمية في القطاع الصناعي العربي ، فإنها ساهمت في زيادة العلاقات التجارية بين مع الدول الصناعية .

2 . **ضعف القاعدة الإنتاجية وانخفاض مستوى التصنيع في الدول العربية :** إن عدم التنوع في الاقتصاديات العربية والمتشابهة في أنماط التصنيع دفعها إلى التوجه نحو دول أجنبية ذات قواعد إنتاجية قوية ومتنوعة وعلى حساب التجارة العربية البينية . لذلك فإن تعميق التبادل التجاري بين هذه الدول يتطلب إيجاد تحولات في هياكلها الاقتصادية ينتج عنها تنويع مصادر دخلها ، وذلك من خلال زيادة نصيب الصناعات التحويلية في ناتجها المحلي الإجمالي ، ونظرا لوفرة النفط الخام والغاز الطبيعي بكثرة في العديد من الدول العربية ، فإن الصناعات التي سيكون لها الدور الريادي في إحداث التحولات الهيكلية المطلوبة هي الصناعات النفطية كالبتروكيماويات والتكرير ومواد البناء والحديد والصلب والفوسفات والصناعات الهندسية وغيرها .

3 . **اختلاف السياسات الاقتصادية والتجارية للدول العربية :** يلاحظ أن بعض الدول العربية تمارس سياسات اقتصادية وتجارية منفتحة على العالم الخارجي ككل ، ولا تمارس أي رقابة على حركة وانتقال رؤوس الأموال ، كما تقوم دول عربية أخرى بممارسة سياسات حمائية تجاه وارداتها الإجمالية والعربية خشية تعرض مصالح بعض قطاعاتها الاقتصادية للإضرار ، كما قام البعض الآخر بإغلاق اقتصاده وممارسة السيطرة الشديدة على عملية التحويل الخارجي وانتقال رؤوس الأموال ، مما أدى إلى تشويه هيكل الأسعار وأثر على تفاعل عوامل الطلب والعرض لديها .

4 . **ارتباط الدول العربية مع مجموعات اقتصادية مختلفة :** إن ارتباط الدول العربية من خلال الاتفاقيات الثنائية أو الإقليمية (وخاصة مع أمريكا والاتحاد الأوروبي) والتي أعطت إعفاءات وتسهيلات أكبر من تلك الموجودة في الاتفاقيات العربية ، أدى إلى إعاقة تنفيذ اتفاقيات التعاون الثنائي والجماعي العربية ، الأمر الذي أثر إلى حد بعيد على حركة التجارة العربية البينية .

5 . **تباين الرسوم الجمركية بين الدول العربية :** إن مستويات التعريفات الجمركية المطبقة في الدول العربية متباينة ومختلفة ، وبعضها مرتفع والبعض الآخر منخفض. ففي حين تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بانخفاض التعريفات الجمركية والتي تتراوح بين 4% و 20% ، تطبق بعض الدول العربية تعريفات جمركية مرتفعة تتراوح بين 25% و 100% ، وتصل في بعض الأحيان إلى 235% كما هو الحال في سوريا ، وتضم هذه الدول كلا من مصر والأردن والمغرب وسورية وتونس .

هذه الاختلاف في التعرفة الجمركية بين الدول العربية شكل عائقا أمام حركة التجارة العربية البينية ، وقد تؤدي إلى تجارة الترانزيت بين المجموعات متدنية التعرفة وتلك مرتفعة التعرفة ، كذلك فإن ارتفاع التعريفات الجمركية في بعض الدول العربية يؤدي إلى تفضيل التجارة مع العالم الخارجي على التجارة العربية البينية ، إضافة إلى ذلك فان معظم الدول العربية تطبق تعريفات تصاعدية على المنتجات المختلفة الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على حركة وتطور التجارة العربية البينية .

بعبارة أخرى فإن عدم توحيد هذه التعرفة الجمركية بين الدول العربية والعالم الخارجي لا يساعد على زيادة التبادل التجاري البيني . وعليه فان هذا التفاوت سيؤدي إلى ظهور ما يعرف بظاهرة تحويل أو تحول التجارة (Trade Deflection) ، فالواردات من العالم الخارجي تتجه إلى العضو ذي التعرفة الجمركية المنخفضة ويتم نقلها بعد ذلك إلى الأعضاء الآخرين ذوي التعرفة الجمركية المرتفعة ، وهذه الظاهرة تؤدي إلى تركز الإيرادات الجمركية لدى الدولة ذات التعرفة الجمركية المنخفضة ، مما يدفع الأعضاء الآخرين إلى تبنى أو اتباع سياسات غير جمركية لتجاوز هذا التفاوت في التعرفة الجمركية ، وهذا ينتج عنه تباطؤ في حركة السلع والخدمات بين الدول العربية .

6 . **تعقيد الإجراءات والممارسات الجمركية :** لا تزال الإجراءات والممارسات الجمركية تعيق انسياب السلع بين الدول العربية ، ويرجع ذلك إلى تعدد الجهات المسؤولة عن تخليص السلع المستوردة ، وتعقد الإجراءات اللازمة لتخليص البضائع من المنافذ الجمركية.

ففي بعض الدول العربية تشتمل الدورة الكاملة لتخليص البضائع على أكثر من 18 معاملة ، مما يعرض السلع للتلف في كثير من الأحيان ، ولأن إدارة الجمارك والجهات المسؤولة الأخرى بمراقبة الجودة وحماية المستهلك في العديد من الدول العربية لا تعترف أحيانا ببعض الهيئات الأجنبية المختصة بتسليم شهادات الجودة والمواصفات الدولية للسلع المستوردة ، فغالبا ما تتم عملية المراقبة بفحص جميع البضائع التي تدخل الحدود الوطنية عوضا عن فحص عينة منها، مما يستغرق وقتا طويلا ، ويزيد في عدم التأكد لدى المستورد ، سواءا كان تاجرا أو مصنعا للمواد الخام المستوردة ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تكاليف الاستيراد ، وبالتالي يؤثر سلبا ليس فقط على القوة الشرائية للمستهلك المحلي ، بل ويحد من قدرة المصدرين والمصنعين المحليين على اقتناء مستلزمات الإنتاج بالأسعار

العالمية ، وفي المقابل ، فإن زيادة تكاليف الاستيراد هذه تحد بدورها من قدرة المصدرين على الوصول إلى الأسواق العربية ، ومنافسة المصدرين الأجانب .

7 . **إجراءات النقل والعبور :** يؤثر نقل السلع بصورة مباشرة أو غير مباشرة على كفاءة المبادلات التجارية العربية البينية ، فالنقل البري بين الدول العربية يواجه تكاليف مرتفعة بالنسبة للنقل بالشاحنات ، وذلك إما بسبب ضعف قدرة أصحاب هذه الشاحنات على التسويق بعيدا عن مقرهم ، أو نتيجة للقيود التي تفرضها بعض الدول مما يزيد من احتمال عودة الشاحنات فارغة ، وبالنسبة للنقل بالعبور فرغم توصل الدول العربية إلى إبرام اتفاقية جماعية لتسهيل وتنظيم تجارة الترانزيت عام 1953 ، فإنه عمليا لاتزال إجراءات التفتيش والتخليص في مناطق العبور تستغرق وقتا طويلا وتتسبب في أضرار وخسائر مالية باهظة في كثير من الأحيان ، إضافة إلى مشاكل حصول السائقين على تأشيرات العبور لبعض الدول العربية المجاورة ، فعلى سبيل المثال تستغرق عبور شاحنة ما نقطتي حدود بين 4 ساعات إلى 8 ساعات إذا كانت حمولة هذه الشاحنة عادية ، وكان وقت وصولها في بداية الدوام الرسمي ، بينما قد تستغرق شاحنات أخري أكثر من يومين طبقا لنوع الحمولة (عادية ، غذائية، كيماويات، أو بتروكيماويات) خاصة إذا وصلت الشاحنة إلى مركز الحدود بعد نهاية الدوام الرسمي .

أما النقل البحري بين الدول العربية ، فبجانب النقص في وسائل النقل البحري العربي مازالت الموانئ العربية تعاني من النقص في التقنية المستخدمة في التفريغ والتحميل، مما يعيق سرعة تداول البضائع بالموانئ ، بالإضافة إلى الاختلاف الهائل في رسوم الموانئ العربية بما يزيد من تكاليف النقل بينها .

8 . **القيود الأخرى غير الجمركية (الإدارية والكمية والنقدية وغيرها) :** تطبق الدول العربية مجموعة من القيود غير الجمركية على السلع العربية المستوردة من الدول الأعضاء، كرخص الاستيراد أو الاستثمارات والشهادات ، بالإضافة إلى القيود النقدية، فضلا عن تعقيدات الإجراءات المصرفية لفتح الاعتمادات لتمويل التجارة العربية . كما أن هناك بعض الدول العربية تطبق قوانين تمنع الاستيراد على سلع صناعية وزراعية ، وتتم عملية المنع تحت مسميات ومبررات لحماية الإنتاج المحلي أو لأسباب بيئية أو صحية أو أمنية وغيرها من المبررات .

9 . **المبالغة في استخدام الاشتراطات :** من العقبات الهامة التي تعترض التجارة العربية البينية المبالغة في الاشتراطات التي تطلبها السلطات المعنية في الدول العربية عند تخليص السلع العربية المستوردة واشتراط مواصفات مبالغ فيها للتعبئة والتغليف ، وفترات صلاحية منتجات الأغذية القابلة للتلف ، وتعددية الجهات والاختبارات التي تخضع لها السلع ، وتواجد المختبرات في مدن أو مناطق بعيدة ، واشتراط مواصفات خاصة لشاحنات نقل الحيوانات الحية، ومنع دخول الشاحنات التي تنطبق عليها الشروط التالية:

- منح دخول بعض وسائل النقل التي تعمل بالديزل .
- اقتصار تحميل البضائع من أماكن محددة .
- تطبيق نظام القوافل للشاحنات مما تسبب في تأخيرها وتعطيلها .

وتجدر الإشارة إلى أن المبالغة في مثل هذه الاشتراطات لا ينسجم مع مبدأ المعاملة الوطنية ، إذ ان المنتجات المحلية تحظى بتقديم الخدمات في أماكن الإنتاج من قبل الدولة، وتحصل في معظم الأحيان على الإعفاءات من الرسوم والضرائب مقابل تقديم مثل هذه الخدمات، بينما لا تحصل السلع العربية المستوردة على إعفاءات مماثلة ، بل تتعرض إلى فرض رسوم وضرائب أحيانا بنسب مرتفعة لا تتفق ومبدأ المعاملة الوطنية الذي أقره البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى صراحة ، والذي ينص على " تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفقا لهذا البرنامج معاملة السلع الوطنية في الدول الأعضاء فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية " .

10 . **الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل التي تفرض عند الاستيراد :** تقوم بعض الدول العربية بفرض رسوم وضرائب غير جمركية عند استيراد السلع العربية ، مثل رسوم الترخيص للاستيراد أو رسوم مكملة للاستيراد ، وقد يزيد أنواع هذه الرسوم عن عشرة أنواع في هذه الدول ، والتي يتم تحصيلها في كثير من الأحيان في أماكن متباعدة ، وتفرض هذه الرسوم والضرائب على السلع العربية المستوردة ولا تفرض على السلع المحلية المماثلة ، أو تفرض بنسب وقيم مختلفة ، وتكون المخالفة هنا بعد تطبيق المعاملة الوطنية ، وكذلك إذا كانت هذه الرسوم والضرائب لا تخضع للتخفيض المندرج الذي أقره البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، الذي أشار بشكل واضح إلى أن التخفيض المندرج ينصب على الرسم الجمركي والرسم والضرائب ذات الأثر المماثل . ولتحقيق مبدأ المعاملة الوطنية

في الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثلة وإخضاعها للتخفيض المندرج ، لابد أن تقوم الدول العربية بإصدار القوانين أو القرارات المحلية التي تحقق ذلك ، وتقديم صورة من هذه القوانين إلى المجلس الاقتصادي لتصدرها الأمانة العامة في وثيقة يتم تعميمها على كافة الدول العربية الأعضاء ، ووضعها تحت تصرف المنتجين والمصدرين والمستوردين في هذه الدول.

ثامنا : وسائل مواجهة معوقات التجارة العربية البينية

هناك مجموعة من العوامل التي يمكن اتخاذها للحد من معوقات التجارة العربية البينية ومن أهمها ما يلي**(10)**:

1. **تفعيل تطبيق اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى (الجافتا GAFTA)**: وذلك للتأكد من إزالة المعوقات الجمركية أولا ، والسعي لإتمام الخطوات الأخرى اللازمة لبناء التكامل الاقتصادي العربي ، مثل الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة ، وخاصة بين بعض الدول العربية التي تشارك بنسبة كبيرة في التجارة البينية مثل السعودية والإمارات والبحرين وعمان ومصر والمغرب والأردن وقطر ، على أساس أن حجم التجارة البينية بينهم كبير ، وذلك في مرحلة أولى على أن تنضم لهم باقي الدول العربية الأخرى في مرحلة تالية .

2. **ضرورة إزالة المعوقات غير الجمركية :** تلك التي تحد من التبادل التجاري بين الدول العربية ، والعمل على تقوية وتطوير الهياكل الإنتاجية لتنويع الإنتاج بما يؤدي إلى تكاملية بين الدول العربية وليس تنافسية ، وتطوير صناعات الميزة النسبية والتنافسية لدى الدول العربية بناء على الاختلافات في الوفرة أو الندرة النسبية للموارد ، والتي قد تؤدي إلى تنوع الإنتاج بين هذه الدول ، حيث توجد بعض الدول العربية التي لديها تنوع في الإنتاج ، توجد بعض الدول العربية التي لديها وفرة نسبية في عنصر العمل ، وأخرى في عنصر رأس المال ، وثالثة في عنصر المواد الخام كالبترول أو الأراضي الزراعية .. وهكذا. وبذلك فإن التخصص وتقسيم العمل بناءا على الوفرة أو الندرة النسبية للموارد يساعد على تنوع القواعد الإنتاجية للدول العربية، مما يؤهلها لتحقيق مزايا تنافسية في التصدير وتنمية التجارة العربية البينية .

3 . **تسهيل الإجراءات والممارسات الجمركية :** ويعني ذلك تبسيط القيود غير الجمركية كالرخص والشهادات والأعمال المصرفية ، وعدم المبالغة في استخدام الاشتراطات مثل اشتراطات التخليص والتعبئة والتغليف والمواصفات ، وفترات الصلاحية ...الخ.

4 . **تحسين وتطوير وسائل النقل العربي البري والبحري والجوي :** إن تطوير الموانئ العربية ورفع كفاءتها ، وتحسين وسائل المواصلات بين الدول العربية والتنسيق الاقتصادي بينها وإزالة المعوقات الإدارية المرتبطة بالنقل والشحن والتأمين والتفريغ من شأنه أن يؤدي إلى زيادة حجم التجارة العربية البينية وتطورها .

5 . **تعديل اتجاه التجارة العربية نحو الدول العربية :** ولن يتأت ذلك إلا بمقارنة المزايا التجارية التي تحصل عليها الدول العربية سواء من خلال اتفاقيات منظمة التجارة العالمية أو من خلال اتفاقيات الشراكة الأوروبية أو مناطق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية مع تلك التي تطبقها الدول العربية على تجارتها البينية ، وفي ضوء ذلك يشرع باتخاذ الإجراءات والسياسات الكفيلة بإعطاء شروط تفضيلية للتجارة العربية البينية .

6 . **وضع نظام تحفيزي للمستهلك العربي :** وذلك من خلال تشجيعه على شراء المنتج العربي بما لا يتعارض مع مبادئ منظمة التجارة العالمية ، ومعاملة المنتج العربي نفس معاملة المنتج المحلي داخل الدول العربية بتطبيق قواعد المنافسة العادلة .

7 . **تطوير آليات التمويل :** ارتبطت عمليات الاستيراد والتصدير بين الدول ارتباطا تقليديا بالحاجة إلى وجود تسهيلات التمويل والضمان ، فالتمويل ضروري لتوفير السيولة اللازمة لتمويل العمليات المرتبطة بالمراحل السابقة لتجهيز البضائع وشحنها، المراحل اللاحقة لتجهيز السلع المصدرة التي تغطي الفترة الزمنية بين شحن البضاعة واستحقاق الدفع من قبل المستورد والتي قد تطول أو تقتصر حسب الاتفاق ، فالمصدر يحتاج إلى قيم السلع المصدرة عند الشحن لتغطية نفقات الإنتاج في حين يحتاج المورد إلى فترة زمنية بعد استلام البضاعة لتسويقها كليا أو جزئيا حتى يتمكن من سداد قيمتها بالكامل ، ولا يقتصر النشاط التمويلي على الائتمان القصير الأجل المخصص للتبادل التجاري بل يمكن تجاوزه إلى تمويل القاعدة الإنتاجية من خلال تمويل احتياجات المنشآت الإنتاجية من مستلزمات الإنتاج والسلع الإنتاجية ، خاصة تلك التي تنتج سلع قادرة على تغطية احتياجات الأسواق العربية.

8 . **تحرير تدفقات الاستثمارات العربية البينية :** والتي من شأنها تيسير تحقيق التكامل المالي الدولي بين الدول العربية ، سواء بتشجيع الاستثمار في محفظة الأوراق المالية أو بتنشيط الاستثمار المباشر .

9 . **توفير البيانات والمعلومات التجارية :** ويتأتى هذا الدور من خلال تفعيل دور الغرف التجارية والصناعية والزراعية في مجال التعريف بالمنتجات العربية ، وذلك بتنظيم بعثات تجارية مشتركة لرجال الأعمال والشركات وتعزيز قنوات الاتصال التجاري بين الجهات المستوردة والمصدرة وتشجيع إقامة المراكز التجارية والحرص على إقامة المعارض الدورية والدائمة في الدول العربية .

خامسا : النتائج والتوصيات

أ) النتائج

في ضوء التحليل السابق لتطور التجارة العربية البينية وخصائصها خلال الفترة 2000-2008 ، نورد فيما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، ثم نخلص إلى بعض التوصيات التي قد تسهم في توضح سبل الارتقاء بهذه التجارة ، ونبدأ باستعراض أهم هذه النتائج في الآتي:

1 . ازداد حجم التجارة العربية البينية بشكل ملحوظ خلال الفترة 2000-2008 ، ولكن نسبة هذه التجارة إلى التجارة العربية الإجمالية لم تتجاوز نسبة 11% في أحسن الأحوال.

2 . لم تزد نسبة الصادرات البينية إلى الصادرات العربية الإجمالية عن 10% ، وللواردات عن 12% .

3 . بلغ معدل النمو في الصادرات البينية 22.7% ، للواردات 21.8% ، بالمقارنة مع معدلات نمو كلا من الصادرات والواردات العربية الإجمالية 20.1% ، 22% على التوالي ، وذلك خلال الفترة موضع الدراسة .

4 . إن نسبة التجارة العربية البينية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية منخفضة ، وبلغت في المتوسط 8.1% خلال الفترة 2000-2008 .

5 . تستحوذ صادرات المواد الخام والوقود المعدني على الحصة الأكبر من الصادرات العربية البينية ، إذ تشكل نسبة 59.6% عام 2008 . وقد حلت الأغذية والمشروبات في المركز الثاني بحصة بلغت 13.3% عام 2008 . أما على صعيد الواردات العربية البينية فقد

حافظت المواد الخام والوقود المعدني أيضا على الحصة الأكبر في هذه الواردات ، إذ بلغت 57.2% عام 2008 ، وصلت أيضا الأغذية والمشروبات في المركز الثاني بحصة وصلت إلى 12.4% عام 2008 .

6 . تتميز التجارة العربية البينية بظاهرة التركز الجغرافي ، وتقتصر في بعض الأحيان على شريك أو شركين تجاريين .

7 . قامت الدول العربية بتوقيع العديد من الاتفاقيات التجارية فيما بينها ضمن إطار جامعة الدول العربية أو ضمن إطار إقليمي . ولكن معظم هذه الاتفاقيات لم تحقق الأهداف المرجوة منها ، لا من حيث زيادة حجم التجارة العربية البينية بشكل كبير ، ولا من حيث تخفيض العوائق الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل .

8 . قامت الدول العربية بتوقيع اتفاقيات تجارية مع دول العالم ضمن إطار منظمة التجارة العالمية ومع الاتحاد الأوروبي . وقد أثرت هذه الاتفاقيات بشكل نسبي على التجارة العربية البينية ، مما جعل نسبتها ثابتة تقريبا أو تنخفض لبعض الدول العربية التي استفادت من هذه الاتفاقيات التجارية .

9 . قامت الدول العربية بجهود كبيرة لتطوير ونمو التجارة العربية البينية من خلال عقد الاتفاقيات التجارية والمشاريع المشتركة والأسواق المالية وغيرها . وعلى الرغم من ازدياد حجم هذه التجارة إلا أن نسبتها إلى التجارة العربية الإجمالية لم تتجاوز 11%.

ب) التوصيات

على الرغم من تدني نسبة التجارة العربية البينية ، فإن هناك مجالات واسعة لتطوير هذه التجارة سواء من خلال الهياكل الإنتاجية الحالية أو تطويرها ، ومن المسائل المهمة التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار في ترويج التجارة البينية الحاجة إلى توفير التمويل اللازم لهذه التجارة ، واستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة للتسويق وتوفير البيانات والمعلومات التجارية، بالإضافة إلى تطوير وسائل الاتصال والنقل بين الدول العربية ، على أن تنمية وتطوير التجارة البينية يتطلب قدرا كبيرا من التنسيق والتكامل الإنتاجي بين هذه الدول من خلال المشاريع المشتركة والاتفاقيات الهادفة إلى مزيد من تحرير التجارة العربية البينية.

ويمكن من خلال هذه الدراسة تقديم بعض التوصيات التي من شأنها تطوير وتنمية التجارة العربية البينية ، وهي على النحو التالي :

1 . تحفيز الدول العربية لتحرير تجارتها البينية من القيود الجمركية وغير الجمركية ، وفي هذا الصدد فإن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية تسمح للدول العربية بإعطاء مثل هذه المعاملة التفضيلية لتجارتها البينية ، وقد يتطلب ذلك أن تتوجه إلى المزيد من الانفتاح التجاري البيني للاستفادة من مزايا الحجم الكبير التي توفرها الأسواق العربية من جهة ، ومن جهة أخرى اتخاذ الإجراءات والسياسات الملائمة لتدعم دور القطاع الخاص لتمكينه من لعب دور هام على المجالين الصناعي والتجاري لما يتميز به من كفاءة عالية في المجال التجاري مقارنة بمؤسسات القطاع العام .

2 . تنميه القدرة التنافسية للصادرات العربية البينية من خلال الاهتمام بكفاءة استخدام الموارد الاقتصادية ، ومن ثم الإنتاج والجودة ، وفي هذا الاتجاه ينبغي الاستعانة بالتقنيات الحديثة ، ورفع مستوى الإنتاجية للعمالة في مختلف القطاعات الاقتصادية .

3 . استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مجال التسويق بما يؤدي إلى نقل السلع من المنتجين إلى المستهلكين بأسعار مناسبة . وتحقيقا لذلك يمكن إنشاء شركات عربية للتسويق، كما يمكن للغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية من أن تلعب دوراً هاماً في تنظيم دورات تدريبية في مجال التسويق ، بالإضافة إلى إعداد البحوث والدراسات التسويقية للبحث عن الفرص التصديرية للسلع العربية في الأسواق العربية.

4 . توفير التمويل اللازم للصادرات والواردات العربية البينية من المؤسسات المالية ، بالإضافة إلى الاستفادة من التسهيلات والضمانات التي توفرها المصارف ومؤسسات التمويل العربية ، خاصة الضمانات التي تقدمها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ضد المخاطر التجارية وغير التجارية .

5 . تشجيع الصناعات التصديرية ذات القيمة الاقتصادية العالية ، واجتذاب الاستثمارات العربية المحلية والبينية نحو هذه الصناعات .

6 . العمل على إيجاد عملة نقدية عربية تصدرها الجامعة العربية لتسهيل عمليات المدفوعات والمقبوضات العربية البينية ، كما هو الحال في السوق الأوروبية المشتركة (اليورو) .

7 . إنشاء مجالس وطنية لتنمية وتطوير الصادرات العربية البينية ، على أن تضم في عضويتها ممثلين عن البنك المركزي والمصارف والقطاع الخاص وغيرهم ، وتقديم التسهيلات للمصدرين ، وتشجيع القطاع الخاص على الاهتمام بالعمليات التصديرية بين الدول العربية .

الهوامش :

1 . جابر محمد الجرار ، تحليل تطوير التجارة العربية البينية وسبل مواجهة معوقاتها ، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط** ، المجلد السادس عشر ، العدد الثاني ، ديسمبر 2008،ص 6 .

2. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ، سبتمبر 2009 ، ص ج .

3 . يمكن الرجوع في ذلك إلى :

أ) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ، سبتمبر ، 2008 ، ص 149 .

ب) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ، سبتمبر ، 2009 ، ص 143 .

4 . يمكن الرجوع في ذلك إلى :

أ) د. عامر بأكبر ، د. طالب عوض ، تطور التجارة العربية البينية ، **مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي** ، الجامعة الأردنية 20-22 سبتمبر ، 2004 ، الجزء الأول ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ص 62 .

ب) د. عبدالرحمن صبري ، منطقة التجارة الحرة العربية بين الواقع والطموح ، **سلسلة رسائل البنك الصناعي** ، بنك الكويت الصناعي ، العدد 66 ، سبتمبر 2001 ، ص34.

5 . د. عبدالواحد العفوري ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الغافتا) ، مؤتمر **التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي** ، الجامعة الأردنية ، 20-22 ، سبتمبر ، 2004 ، الجزء الأول ، مرجع سبق ذكره ، ص 272 .

6 . د. عبدالرحمن صبري، منطقة التجارة الحرة العربية بين الواقع والطموح ، مرجع سبق ذكره ، ص 34 .

7 . يمكن الرجوع في ذلك إلى :

أ) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرين، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ، سبتمبر 1999 ،مرجع سبق ذكره ، ص 171 .

ب) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرين، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ، سبتمبر ، 2001 ، ص 209 .

ج) د.صباح نعوش ، منطقة التجارة العربية الكبرى ، **المال والصناعة**، العدد الرابع والعشرون ، 2006 ، ص 75 .

8 . الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ، سبتمبر 2000 ، ص 209 .

9 . يمكن الرجوع في ذلك إلى :

أ) د. عامر بأكبر ، د. طالب عوض ، تطور التجارة العربية البينية ، مرجع سبق ذكره ، ص 64 .

ب) د. يوسف خليفة اليوسف ، السياسات والإجراءات الجمركية وأثرها على التجارة الخارجية والبينية لدول مجلس التعاون الخليجي ، **آفاق اقتصادية** ، العدد الخامس والخمسون ، السنة الرابعة عشر ، يوليو ، 1993 ، ص 128.

10. جابر محمد الجزار ، تحليل تطوير التجارة العربية البينية وسبل مواجهة معوقاتها، مرجع سبق ذكره ، ص 23 .

المراجع :

1. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ، سبتمبر ، 2009 .
2. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ، سبتمبر ، 2008 .
3. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ، سبتمبر ، 2006 .
4. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ، سبتمبر ، 2004 .
5. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ، سبتمبر ، 2001 .
6. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ، سبتمبر ، 2000 .
7. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ، سبتمبر ، 1999 .
8. جابر محمد الجزار ، تحليل تطوير التجارة العربية البينية وسبل مواجهة معوقاتها ، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط** ، المجلد السادس عشر ، العدد الثاني، ديسمبر، 2008 .
9. د. عامر بأكير ، د.طالب عوض ، تطور التجارة العربية البينية ، **مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي** ، الجامعة الأردنية ، 20-22 سبتمبر ، 2004 ، الجزء الأول ، عمان – المملكة الأردنية الهاشمية .
10. د. صباح نعوش ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، **المال والصناعة** ، العدد الرابع والعشرون ، 2006 .
11. د. عبدالرحمن صبري ، منطقة التجارة الحرة العربية بين الواقع والطموح ، سلسلة **رسائل البنك الصناعي** ، بنك الكويت الصناعي ، العدد 66 ، سبتمبر ، 2001 .

12. د. عبدالواحد العفوري ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الغافتا) ، **مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي** ، الجامعة الأردنية ، 20-22 ، سبتمبر ، 2004، الجزء الأول ، عمان – المملكة الأردنية الهاشمية .

13. د. يوسف خليفة اليوسف ، السياسات والإجراءات الجمركية وأثرها على التجارة الخارجية والبينية لدول مجلس التعاون الخليجي ، **آفاق اقتصادية** ، العدد الخامس والخمسون، السنة الرابعة عشر ، يوليو ، 1993 .

The Arab Intra Trade and Methods of Facing-Its Obstacles

Dr. Essa Hame El-Farse (*)

The inter – Arab trade is one of the most important topics of Arab economic integration . And despite the face that the proportion of inter-Arab trade , except of the oil , did not exceed 10% of the total external trade of Arab States until the beginnings of the twentieth century although, the inter – Arab trade is the basic motivation for a strong integration of Arab States which they seek to achieve .

Therefore , the study recommends eliminating all obstacles, especially non-tariff restrictions , the provision and development of the means of transportation and diversify production structures among Arab countries so as to achieve the desired integration.

(*) Professor of Economics , Faculty of Economics , Benghazi University , Benghazi – Libya.